اتفاق
حول
الزيادات في الأجور والمنح
في القطاعات الخاضعة للاتفاقيات مشتركة قطاعية
بعنوان سنتي 2016 – 2017

إنّ ممثلي الاتحاد العام التونسي للشغل و الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية المجتمعين يوم الجمعة 10 مارس 2017 بإشراف السيد يوسف الشاهد رئيس الحكومة وبحضور السيد محمد الطرابلسي وزير الشؤون الاجتماعية.

تجسيما للاتفاق المبرم يوم 28 جانفي 2016 بين الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية و الاتحاد العام التونسي للشغل، وتكريسا لسياسة الحوار الاجتماعي ومبدأ التفاوض الجماعي وحرصا على مزيد توسيع الثقة في العلاقات بين أطراف الإنتاج وتدعيما للاستقرار الاجتماعي،

وسعيا إلى تحسين الأوضاع الأدبية والمادية للعمال، مع مراعاة وضعية المؤسسات والظروف الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي وانعكاساتها على القطاعات المهنية،

وإيمانا بضرورة إعادة الاعتبار للعمل وبالحاجة الملحّة لمزيد البذل والعطاء لإحكام توظيف طاقة الإنتاج بما من شأنه تحسين الإنتاجية ومكافأة الجهود مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية ويضمن العمل اللائق والعيش الكريم للعمال،

يتفقون على ما يلي:

أولا: تسند للعاملين في القطاعات الخاضعة للاتفاقيات المشتركة القطاعية المبرمة بين هياكل المنظمتين:

1 – زيادة في الأجور الأساسية تقدّر بنسبة 6 % بعنوان سنة 2016. وتطبق هذه الزيادة على الأجر الأساسي لسنة 2015، وتوزع حسب الطريقة المعتمدة في التوزيع خلال سنة 2015.

2– زيادة في الأجور الأساسية تقدّر بنسبة 6 % بعنوان سنة 2017. وتطبق هذه الزيادة على الأجر الأساسي لسنة 2016، وتوزع حسب الطريقة المعتمدة في التوزيع خلال سنة 2016.

3– زيادة في المنح الشهرية ذات الصبغة القارة والعامة والتي يتمتع بها كافة أجراء المؤسسات والمنصوص عليها بكل اتفاقية مشتركة قطاعية وذلك بنسبة 6% بعنوان سنة 2016. وتطبق هذه الزيادة على المنح المسندة سنة 2015.

4– زيادة في المنح الشهرية ذات الصبغة القارة والعامة التي يتمتع بها كافة أجراء المؤسسات والمنصوص عليها بكل اتفاقية مشتركة قطاعية و ذلك بنسبة 6 % بعنوان سنة 2017. وتطبق هذه الزيادة على المنح المسندة سنة 2016.

ثانيا: تسند الزيادة المتّفق عليها بعنوان سنتي 2016 و2017 للأجراء الخاضعين لاتفاقيات مشتركة قطاعية تتضمن ملحقاتها التعديلية أحكاما تنصّ على سحب هذه الزيادات في الأجور على الأجراء الذين يتقاضون أجورا تفوق تلك المضبوطة بجداول الأجور الملحقة بالاتفاقيات المشتركة القطاعية.

كما تسند هذه الزيادة بصفة استثنائية بالنسبة لسنتي 2016 و2017 للأجراء الخاضعين لاتفاقيات مشتركة قطاعية لا تتضمن ملحقاتها التعديلية أحكاما تنصّ على سحب هذه الزيادة على الأجراء الذين يتقاضون أجورا تفوق تلك المضبوطة بجداول الأجور.

ثالثا: يبدأ مفعول الزيادة في الأجور الأساسية والمنح بعنوان 2016 بصفة استثنائية بداية من غرّة أوت 2016.

وبالنسبة لسنة 2017، تمّ العودة إلى تواريخ التنفيذ المعمول بها في سنة 2014 وما قبلها حسب تاريخ مفعول كل اتفاقية.

رابعا: بالنسبة للمؤسسات التي تشكو صعوبات اقتصادية أو فنية، فإنه يمكن جدولة المنخلدات الناتجة عن الزيادة في الأجور والمنح وذلك باتفاق بين المؤسسة ونقابتها الأساسية.

خامسا: يتمّ إصدار ملاحق تعديلية للاتفاقيات المشتركة القطاعية تتضمّن الزيادات في المنح المتّفق عليها وفقا لهذا الاتفاق وملحق بها جداول الأجور الأساسية والمنح لسنتي 2016 و2017 وذلك في أجل أقصاه موفى شهر أفريل 2017 .

سادسا: يتمّ الالتزام باحترام الاتفاقيات المشتركة القطاعية وعدم المطالبة بأية زيادة في الأجر أو طلب يكون له انعكاس مالي طيلة الفترة التي يغطيها هذا الاتفاق .

سابعا: تم الاتفاق بين الطرفين على مراجعة قيمة الدرجة لجداول الأجور الملحقة بالاتفاقيات المشتركة القطاعية بمناسبة المفاوضات الجماعية المقبلة التي تكون قطاعية وتنطلق قبل موفى شهر مارس 2018 وتكون في جانبيها الترتيبي والمالي.

ثامنا: يتمّ النظر في الإشكاليات التي قد تنجم عن تطبيق كلّ بنود هذا الاتفاق باللّجنة المركزية للمفاوضات التي تتركب من 5 أعضاء عن كل من المركزيتين النقابيتين، إضافة إلى ممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية.

تونس في: 10 مارس 2017

عن الاتحاد العام التونسي للشغل الأمين العام	عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية الرئيسة
نور الدين الطبوبي	وداد بوشماوي